الاب وانا قلنا من حيث هو مضاف اليه فانه لو اضيف احدهما الى الاخر
لا من حيث هو مضاف اليه لم ينعكس كما اذا اضيف الاب الى الابن من حيث هو
انسان وقيل الاب اب انسان لا يلزم الانعكاس فلا يقال الانسان ابن انسان
الاب وهذا الانعكاس غير الانعكاس المذكور في المنطق وانها اذا كانت مطلقة
اي غير مقيدة او محصلة اي متعينة في طرف كانت في الطرف الاخر كذلك كالجزء
والكل مثلا فان الجزء اذا كان مطلقا كان الكل ايضا كذلك وبالعكس ولذا اذا
كان معينا كان الكل ايضا معينا اما لو حصل موضوع احديهما لم يلزم ان
يحصل موضوع الاخر بتحصيل الراس حتى يصير هذا الراس لا يوجب تعين من له
الراس والعلم بتخصص موضوع الابوة لا يستلزم العلم بولده هو موضوع
للبنوة ثم منها ما يتوافق في الطرفين كالتماثل والتساوي اذ التماثل الحاصل في
هذا المتماثل كالتماثل الحاصل في المماثل الاخر وكذا التساوي او يختلف اختلافا
محدودا لكونه نصفا او ضعفا فانه اذا كان شيء ضعفا لشيء كان الاخر نصفه
فالحاصل في احد الطرفين النصفية وفي الاخر الضعفية وهما مختلفان لكن هذا
الاختلاف محدود معين او غير محدود لكونه زائدا وناقصا فان الزيادة و
النقصان ليسا منضبطين محدودين والاتصاف بهما قد يحتاج الى صفة
حقيقية في الجانبين كالعاشق والمعشوق فان اتصاف العاشق بما فيه
من هيئة ادراكية هي تصور صورة المحبوب على الوجه الاكمل وهي مبدأ في
يصير وبه عاشقا واتصاف المعشوق بما فيه من هيئة يدركها بها صار معشوقا
فالعاشقية او في احدهما كالعالم والمعلوم فان اتصاف العالم بما فيه من صفة
حقيقية بها صار عالما ولا كذلك المعلوم والا يلزم ان يكون للمعدوم صفة حقيقية
لانه قد يكون معلوما وقد لا يحتاج كاليمين والشمال فانه ليس فيهما صفة حقيقية
اتصفا لاجلها باليمين والشمال اذ هما من الجهات التي تتغير بتغير الاوضاع فيصير اليمين (شمالا)
وبالعكس وهي تعرض لسائر المقولات فالجوهر كالاب والكم كالعظيم والكيف
كالاحر والاين كالاعلى والمضاف كالاقرب والملك كالاكسى والفعل كالاقطع
والانفعال كالاشد تقطعا ومتى كالاقدم والوضع كالاشد انتصابا

وتعرض للواجب ايضا كالاول والاضافات في تحصيلها وتنوعها وتخصيصها
وتشخصها تابعة لمعروضاتها فان كان معروضها امرا متشخصا كانت الاضافة
ايضا متشخصة كابوة زيد وبنوة عمرو وان كان نوعا كانت هي ايضا كذلك
كابوة الانسان وان كان جنسا كانت هي ايضا كذلك كابوة الحيوان وان
كان بين معروضي الاضافتين تضاد كان بين الاضافتين ايضا تضاد كالاحرية
والابردية العارضتين للحرارة والبرودة فرع لما كان التقدم نوعا من الاضافة
وكان تحقيقه مبنيا على تحقيقها جعل البحث عنه متفرعا على الاضافة والتقدم
على الشيء قد يكون بالزمان وهو ان يكون المتقدم قبل المتاخر قبلية لا يجامع
القبل فيها البعد كتقدم الاب على الابن وبالذات وبالطبع وهو ان
يمتنع وجود المتاخر بدون المتقدم دون العكس كتقدم الجزء على الكل وبالعلة
وهو ان يكون المتقدم موجبا للمتاخر كتقدم الشمس على ضوئها اعلم ان المشهور
ان التقدم بالذات والعلة واحد وقد جعلهما قسمين وبالمكان اعلم
انه لو ذكر بعد التقدم بالمكان التقدم بالرتبة لكان اولى ليشمل تقدم الجنس
على النوع وتقدم النوع على الجنس لان التقدم بالرتبة هو كون الشيء اقرب
من مبدأ معين بالفرض وذلك قد يكون مكانيا كتقدم الامام على
المأموم اذا ابتدئ من المحراب وقد يكون طبيعيا كتقدم الجنس على
النوع اذا ابتدئ من الجنس او بالعكس اذا ابتدئ من النوع فان قلت
تقدم الجنس داخل في التقدم بالطبع قلت اعتبار تقدمه بالطبع غير
اعتبار تقدمه بالرتبة وبالشرف كتقدم العالم على الجاهل فاقسام
التقدم عند الحكماء هي المذكورة والحصر عندهم استقرائي وقد اثبت بعض
الافاضل قسما اخر لتقدم بعض اجزاء الزمان على البعض وزعم انه
غير عائد الى شيء من الاقسام الخمسة وذلك لانه ليس بالزمان اذ يستحيل
ان يكون للزمان زمان اخر ولا بالذات والطبع اذ ليس بعض اجزاء
الزمان محتاجا الى البعض ولا بالعلية لذلك ولا بالرتبة لانها اما
وضعية وليس للزمان وضع واما عقلية وليس في طبع اجزاء الزمان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)